مساهمة منظمات المجتمع المدني في مواجهة تحديات جائحة كورونا عمالة الدار البيضاء – أنفا نموذجا

فدوى كنداوي
باحثة في سلك الدكتوراه
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
السويسي – الرباط
المغرب

ملخص:

أثارت جائحة كورونا تحديات صحية واجتماعية صعبة حول العالم، استدعت تعبئة كل الفاعلين والمؤسسات الرسمية مركزيا ومحليا وكذا منظمات المجتمع التي أظهرت في غير ما مناسبة قوتها في ابتكار البدائل لمواجهة التحديات الاجتماعية التي افرزها تراجع مفهوم الدولة الاجتماعية والراعية Etat providence وفي مساعدة السكان في الأوقات الصعبة والكوارث والجوائح.

خلال هذه الأوقات الصعبة لجائحة كورونا، أظهر المجتمع المدني في عمالة الدار البيضاء–أنفا دورًا حيويًا في التخفيف من آثارها السلبية على الأفراد والمجتمع.

فبضل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد الملتزمين بمبادئ المواطنة والتضامن، تم تعزيز التوعية والدعم الاجتماعي والمساهمة في الجهود الوطنية لمكافحة الفيروس والحد من خطورته.

وفي ضوء أهمية ودور منظمات المجتمع المدني تهدف هذه المقالة إلى استعراض المساهمة الحيوية لهذه الأخيرة بعمالة الدار البيضاء أنفا في مكافحة جائحة كورونا والتأثير الإيجابي الذي أحدثته، من خلال إلقاء الضوء على الجهود المبذولة في مجالات متعددة، مثل توعية الجمهور، الدعم النفسي والاجتماعي، التواصل والتنسيق، وتقديم المساعدة للفئات الضعيفة والمحرومة.

وسنسلط الضوء أيضًا على التحديات التي واجهها المجتمع المدني في أداء دوره خلال الجائحة، عبر استعراض حصيلة عملها ومساهمتها والتحديات التي واجهتها، وسنتعرف على أهمية المشاركة المجتمعية الفعالة في الأوقات العصيبة مثل هذه الجائحة، باعتبار أن تنظيم وتعاون المجتمع المدني يساهم في تعزيز الصمود والتآزر في المجتمع، وتعزيز الوعي والسلوكيات الصحية، وتقديم الدعم الضروري للأفراد الأكثر تضررًا.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا؛ فيروس كورونا (كوفيد19)؛ مكافحة جائحة كورونا؛ المجتمع المدني؛ عمالة الدار البيضاء أنفا.

Résumé :

La pandémie de Corona a soulevé des défis sanitaires et sociaux difficiles et multidimensionnels pour tous les Etats et les sociétés, qui ont nécessité la mobilisation de tous les acteurs et institutions officielles au niveau central et local, ainsi que des organisations de la société sociale qui ont montré de manière déterminante leur force à concevoir et à proposer des alternatives pour faire face aux défis sociaux surtout après le déclin de l'État providence social et bienveillant et à aider la population à surmonter les moments difficiles, les catastrophes et notamment les pandémies.

En ces temps difficiles de la pandémie de Corona, les entités de la société civile de la préfecture de Casablanca-Anfa ont joué un rôle essentiel pour atténuer ses effets négatifs sur les individus et la société.

Grâce aux associations et aux organisations non gouvernementales et aux individus attachés aux principes de citoyenneté et de solidarité, on a pu renfoncer la conscientisation et le soutien et l'accompagnement sociaux et de contribuer aux efforts investis par l'Etat au niveau national et local dans lutte contre le virus et de réduction de sa gravité.

À la lumière de l'importance et du rôle des organisations de la société civile, cet article vise à passer en revue la contribution vitale de ces dernières sur le territoire de la préfecture de Casablanca, Anfa, dans la lutte contre la pandémie de Corona et l'impact positif qu'elle a eu, en soulignant les efforts déployés dans divers domaines, tels que la sensibilisation du public, le soutien psychologique et social, la communication et la coordination, et l'assistance aux groupes vulnérables et défavorisés.

Nous soulignerons également les défis auxquels la société civile a été confrontée en accomplissant ses divers rôles pendant la pandémie, en examinant les résultats de son travail, sa contribution et les défis auxquels elle a été confrontée, et nous apprendrons l'importance d'une participation communautaire efficace dans des moments difficiles comme cette pandémie, étant donné que l'organisation et la coopération de la société civile contribuent à renforcer la résilience et la synergie

dans la société, à promouvoir le civisme particulièrement la solidarité et à fournir le soutien nécessaire aux personnes les plus touchées.

Les mots clés : Pandémie de corona, virus corona covid19, la lutte contre pandémie corona, société civile, préfecture Casablanca-Anfa.

مقدمة

لمواجهة التحديات الجسيمة التي فرضها انتشار فيروس كورونا (كوفيد–19)، أعلنت المملكة المغربية حالة الطوارئ الصحية في 20 مارس 2020، بناءً على قرار الحكومة وتوجيهات الملك محمد السادس إجراءات استثنائية للتصدي لهذه الجائحة العالمية والحد من آثارها السلبية على الصحة العامة والمنظومة الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

من تلك التدابير الاستثنائية نذكر إغلاق المدارس والجامعات والمساجد والمتاجر غير الأساسية، وتقييد حركة التنقل وفرض حظر التجوال في بعض الفترات، وتعزيز النظافة والتعقيم، وتشديد إجراءات التباعد الاجتماعي.

كما تم تعزيز الجهود في مجال التشخيص والتتبع والعلاج للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد–19)، الذي يعد تحديًا صحيًا واجتماعيًا هائلاً يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين والمؤسسات في المجتمع.

ومن بين هذه المؤسسات، لعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في التصدي لهذه الجائحة وتقديم الدعم اللازم للفئات الهشة والأكثر تضررا، باعتباره مجموعة الهيئات والمنظمات غير الحكومية غير الربحية التي تعمل في المجالات الاجتماعية والإنسانية، بهدف تحقيق المصلحة العامة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحماية الاجتماعية.

وهو ما أقره الدستور المغربي لسنة 2011، إذ اعترف بالأدوار الدستورية الحيوية الذي بات يلعبها المجتمع في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد، كشريك فاعل في تحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد ساهم تنظيم الجهود وتعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والبحث عن حلول فعالة للحد من انتشار الفيروس وتقديم الدعم للمتضررين، كما حصل في عمالة الدار البيضاء أنفا، التي تنشط على ترابها عشرات المنظمات والجمعيات، حيث قامت هذه الأخيرة بتوفير الدعم الغذائي والإسكان والرعاية الصحية للأسر والمجموعات المتضررة، ونشرت الوعي الصحي وتعزيز الالتزام بالإجراءات الوقائية، وساعدت في توفير المعدات الطبية والمستلزمات الضرورية للمرافق الصحية.

كما قدمت المساعدات النفسية والاجتماعية للأفراد الذين يعانون من آثار اجتماعية ونفسية سلبية نتيجة الجائحة.

ومع ذلك، واجهت منظمات المجتمع المدني في عمالة الدار البيضاء أنفا عدة صعوبات واكراهات، بفعل تأثر العديد من المنظمات بالقيود الصحية والإجراءات الاحترازية، مما أدى إلى تقليص قدرتها على تنفيذ برامجها وتقديم الدعم المطلوب. بالإضافة إلى صعوبة في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها وتعزيز قدراتها.

وفي هذا الإطار تحاول هذه الدراسة الإجابة إشكالية رئيسية تتمحور حول مدى مساهمة المجتمع المدني بعمالة الدار البيضاء أنفا في مجابهة جائحة كورونا؟

ويتفرع عن هذا الإشكالية البحثية، مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي الأدوار الدستورية التي خولها دستور 2011 للمجتمع المدني؟
- كيف ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في تدبير جائحة كورونا، خاصة في عمالة الدار البيضاء أنفا؟
- ماهي الحدود التي واجهت المجتمع المدني في عمالة الدار البيضاء أثناء مساهمته في مكافحة جائحة كورونا؟

سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المتفرعة عنها من خلال التصميم التالي:

- المحور الأول: المرجعية الدولية والوطنية لدور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا
- المحور الثاني: حصيلة وإكراهات مساهمة المجتمع المدني في مكافحة وباء كورنا "عمالة الدار البيضاء أنفا الفعل.

المحور الأول: المرجعية الدولية والوطنية لدور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا:

فبالإضافة إلى الاعتراف المعايير الدولية اعترف المشرع المغربي بدور منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة وفي مواجهة التحديات والأزمات كقوة اقتراحية وكفاعل أساسي لإيجاد الحلول الملاءمة في العديد من القضايا.

أولا : الاعتراف الدولي بأدوار منظمات المجتمع المدني :

يؤكد دليل المؤسسات الوطنية الصادر عن مجلس حقوق الإنسان على أن دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية هو شرط ضروري حيث تقوم بدور تكوين ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. فالمنظمات غير الحكومية بحكم طبيعتها، لديها الحرية في التعبير و المرونة في الحركة و العمل وهو ما يسمح لها في ظروف معينة بأداء مهام وأدوار حيوية لا تستطيع الحكومات و المنظمات الحكومية القيام بها أو أنها لحسابات سياسية ما تمتنع عن القيام بها.

وهناك أيضا إجماع بين جميع المراقبين والباحثين والمتخصصين والأكاديميين في شتى حقول المعرفة العلمية وخصوصا العلوم الإنسانية، بأن المجتمع المدني أضحى أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الحديثة ليس في مجتمعات دول الشمال فقط، بل حتى في دول الجنوب[1]، رغم الاختلافات الجوهرية الواضحة والسياقات التاريخية والسوسيوساسية والاجتماعية والاقتصادية لنشأة المجتمع المدني في كلتا المجموعتين[2].

من جهة أخرى تعزز حضور المجتمع المدني في هيكلة وشكل الدولة الحديثة، بما أصبح يساهم به في مجهودات معتبرة في عملية التنمية الشاملة خاصة في تطوير حقوق الإنسان والرفاهية والدفع بصيرورتها إلى أبعد مدى حتى تصير كونية من حيث المبدأ والواقع.

بالموازاة مع ذلك، فقد كان لانتشار قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بين دول العالم، الأثر الكبير في بروز المجتمع المدني وتعاظم دوره ليس إقليميا بل عالميا أيضا، وقد كشف مرصد المجتمع المدني التابع لمدرسة لندن الاقتصادية وجامعة كاليفورنيا بلوس أنجلس في تقريره السنوي الذي يرصد تطور المجتمع المدني بالعالم أن هذا الأخير عرف تطورا ملحوظا معد بداية عقد التسعينيات بنسبة 50 %، بالإضافة الى تزايد عدد مكاتب مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 25 % .

و إذا كان للدولة دور مهم وملزم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بموجب المواثيق الدولية خاصة إعلان فيينا 1993:"إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حقوق يكتسبها جميع البشر بالولادة، وإن حمايتها وتعزيزها هما المسؤولية الأولي الملقاة علي عاتق الحكومات"، فإن لمؤسسات المجتمع المدني دور لا يقل أهمية في ذلك.

بل إن تلك المنظمات من خلال مسار تاريخي طويل مليء بنضال ومقاومة ذات نفس طويل هي التي جعلت حقوق الإنسان خطا أحمرا لا يمكن للسلطة تجاهله وأن تتجاوزه. فالسبب التاريخي لبروز المجتمع المدني هو مجابهة السلطة، فهو ترجمة لمطلب اجتماعي من أجل استقلالية أكبر إزاء الدولة وسلطتها التي بطبيعتها لا تستسيغ القيود وتميل إلى السيطرة و التحكم.

ويعود الفضل إلى المنظمات المدنية في لفت الدول والمنتظم الدولي لأهمية وحرمة حقوق الإنسان حتى في حالات الاستثناء والطوارئ. لقد سجلت مؤسسات المجتمع المدني تطوراً ملموساً على صعيد العلاقات الدولية التي أقامتها مع العديد من المؤسسات الدولية المؤثرة. و أضحت مؤسسات المجتمع المدني أحد ابرز الفاعلين في هذا الميدان، حيث تمكنت هذه المؤسسات من تقديم الحلول المناسبة في العديد من القضايا الحقوقية. واستطاع المجتمع المدني كما قال البروفسور روجيه سو أن ينضج سياسيا وبشكل مستقل، حيث انتشرت قيم الديمقراطية بشكل تصاعدي، حتى أن المجتمع المدني كاد أن يوازي ما وصلت إليه الدولة من حيث التنظيم و القوة الفعلية[3].

وبناءا على تلك الأهمية المتزايدة لمؤسسات المجتمع المدني نجدها فرضت نفسها في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة و الحقوق الثقافية بصفة خاصة، وجعلت منها منظمة الأمم المتحدة شريكا أساسيا في النهوض بتلك الحقوق و حمايتها وتدبير التحديات الاجتماعية والبيئية والسياسية، بل يمكن أن نعتبر بأن منظمات المجتمع المدني هي الحاملة و الحاضنة للمرجعيات الدولية لحقوق الإنسان و المبشرة بها، و الفاعل الذي يراهن عليه لحماية حقوق الإنسان ويكفي هنا أن ننوه ونستدل بالدور الذي لعبته وتلعبه مجموعة منظمات الدولية غير الحكومة في المجال الصحي والبيئي وكذا حقوق الإنسان وفي مواجهة الآثار السلبية لجائحة كرونا[4].

واليوم في ظل انتشار مبادئ الديمقراطية و ثقافة حقوق الإنسان أصبحت منظمات المجتمع المدنية الوطنية والمحلية تعتمد المرجعيات الدولية، و هو ما صرح به ميثاق الديمقراطية التشاركية كأحد مخرجات الحوار الوطني للمجتمع المدني بالمغرب حيث صرح بأنه يشمل " إرادة صريحة للانتساب إلى القيم والمبادئ الأساسية المتعارف عليها دوليا، وفق ما أقره الدستور، وما سنته المواثيق والعهود الدولية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي أضحت جزءا لا يتجزأ من مطالب الحركات المدنية"[5]

تشير الشرعة الدولية في غير ما موضع إلى حق الفرد في تأسيس الجمعيات و الانتماء إليها و إلى دور المجتمع المدني في تحقيق مبادئ حقوق الإنسان و الأهداف الأساسية التي خلقت من اجلها الأمم المتحدة. حيث جاء في المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:"

1- لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية .

2- لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما" وفي المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة جاء الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي في المنتظم الدولي: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو "الأمم المتحدة" ذي الشأن." بالإضافة النصوص المنظمة للهيئات الفرعية للأمم المتحدة، و هنا سنكتفي منظمة اليونسكو و اللجان المعاهدتين المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

و مع بداية التسعينات و انهيار المعسكر الشرقي وانتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان أصدر المنتظم الدولي إعلان وخطة فيينا في 25 يونيو 1993، الذي كان بمثابة ميثاق عالمي جديد لحقوق الإنسان، يتضمن إجراءات عملية لجعل حقوق الإنسان ثقافة واقعا معيشا من لدن جميع الأفراد و الشعوب، و من بين أهم ما جاء به الإعلان هو أنه جعل من منظمات المجتمع

المدني شريكا فاعلا في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. ونكتفي هنا بعرض بعض الفقرات التي تظهر الدور الاستراتجي لهيئات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان خاصة حمايتها. سواء على مستوى إعداد مؤتمر فيينا حيث، اعترف في متن الإعلان بدور المنظمات المدنية و قوتها الاقتراحية " وإذ يضع، الإعلان، في اعتباره الاقتراحات التي قدمتها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، (...)أثناء العملية التحضيرية التي أفضت إلي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان"

و كذا مساهمتها في خلق الشروط المناسبة للنهوض بحقوق الإنسان حيث جاء في الفقرة 13 من الإعلان بأن: "هناك حاجة إلى أن تقوم الدول والمنظمات الدولية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بتهيئة ظروف مواتية علي الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان.

و في فقرته 38 صرح الإعلان بالاعتراف بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في تعزيز جميع أنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية علي المستوي الوطني والإقليمي و الدولي، ومساهمتها في نشر الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان و تربية الأجيال الصاعدة عليها بالإضافة دورها في وضع معايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز وحمايتها.

و حتى تنهض المنظمات المدنية بتلك الأدوار الحيوية فقد أكد الإعلان على ضرورة تمتع تلك المنظمات بالحماية من كل ما من شأنه أن يعيق حرية عملها ونشاطها، بل ألزم الحكومات بتقديم الدعم و المساعدة للمنظمات غير الحكومية إلى جانب المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية.

و نظرا لما تتمتع به المنظمات المدنية من قوة اقتراحية يمكنها وفق الفقرة 100 و الأخيرة أن تقدم أراءا استشارية للأمين العام للأمم المتحدة فما يتعلق تقييمها للتقدم المحرز في تحقيق أهداف الإعلان.

و باعتبارها المنظمة الأممية ذات الاختصاص الواسع في المجال الصحي والحقوق المرتبطة بها نسجت منظمة الصحة العالمية طيلة أكثر من نصف قرن شبكة موسعة من علاقات التعاون مع عدد من هذه المنظمات في مجالات اختصاصها، و هو ما يمكن تفسيره بإيمان المنظمة بجدوى العمل والشراكة مع المجتمع المدني لتحقيق أهدافها. و عليه فقد عقدت منظمة الصحة العالمية شراكات مع العديد من المنظمات الدولية والمحلية غير حكومية تعمل في مجالات اختصاص المنظمة. بالإضافة إلى عشرات الشراكات مع الهيئات الوطنية المحلية[6].

وهو ما تم التأكيد عليه أيضا في النص المحدث للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي بدورها تؤكد على أهمية منظمات المجتمع المدني، حيث جعلت رهن إشارتها عدة معلومات من أجل تبين طريقة عمل اللجنة وكيف يمكن لها أن تشارك في أعمالها.

ودعما لهذا التوجه الدولي في تمكين منظمات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وحماية الأفراد والجماعات من المخاطر البيئية والطبيعية والأمنية والصحية طلبت المواثيق الدولية من الدول فتح المجال للأفراد من حرية تكوين الجمعيات وتقديم كل الدعم الممكن المادي والمؤسساتي والقانوني وهو ما قامت به المملكة المغربية ببناء مرجعية معيارية لعمل منظمات المجتمع المدني.

ثانيا: المرجعية الوطنية لأدوار المجتمع المدني:

أ- الدستور: جعل دستور 2011 من خلال الديباجة وأبواب الأحكام العامة والحريات والحقوق السياسية والحكامة الجيدة منظمات المجتمع المدني فاعلاً أساسيًا في تدبير الشأن العام ومنحه مجموعة من الصلاحيات والأدوار التي تسمح له بالمشاركة في صنع السياسات العمومية.

في إطار الأحكام العامة من الباب الأول من الدستور نص الفصل الأول من دستور 2011، على الديمقراطية المواطنة والتشاركية التي تعد فيها منظمات المجتمع المدني الفاعل الرئيسي فيها كإحدى أسس النظام السياسي بالمملكة.

ونص الفصل 12 على أن جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تؤسس وتمارس أنشطتها بحرية في نطاق احترام الدستور والقانون، ولا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي. وتساهم والجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها[7].

وأطرت كل من المواد 13 و 18 و 32 و 33 من دستور 2011 الدور الاستشاري للجمعيات عبر التنصيص على إحداث هيئات للتشاور وضمان إشراك المواطنين والمجتمع المدني في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة وفي إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها.[8]

و لقد وسع الفصلان14و15 دائرة الفعل المدني لتشمل عموم المواطنين، ولتضمن لهم الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع[9]، وكذا الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي.[10]

ومن خلال هذه الأحكام يتضح أن هناك قاعدة دستورية واضحة تحدد معالم وآليات الديمقراطية التشاركية، وتتكون من مستويين:

الأول يتعلق بتأسيس المجتمع المدني ومنحه دورًا في إعداد وتفعيل وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، وقد أحال المشرع إلى القانون لتحديد شروط وطرق تنظيم هذا المشاركة.

أما المستوى الثاني، فهو يتعلق بالاعتراف بحق المواطنين في المشاركة عن طريق آليتي الملتمسات والعرائض، وقد أحال المشرع أيضًا إلى القانون التنظيمي لكل من هاتين الآليتين لتحديد شروط وطرق ممارسة هذه الحقوق.

وعليه يمكن للمواطنين من خلال ممارستهم لحقهم في تقديم ملتمسات التشريع التأثير على صنع القرارات التشريعية فما يتعلق بتدبير حالة الطوارئ الصحية، كما تعتبر هذه الملتمسات وسيلة مهمة للتواصل مع السلطة التشريعية وتعبير المواطنين عن آرائهم ومقترحاتهم في القضايا ذات الاهتمام العام خاصة الرعاية الاجتماعية والمنظومة الصحية والسياسة الدوائية التي من شانها تعزيز السيادة الصحية.

وتفعيلا للفصلين الرابع عشر والخامس عشر من الدستور، صدر بتاريخ 28 يوليوز 2016 قانونان تنظيميان: قانون رقم 64.14 يتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، وهو يتكون من ثلاثة عشر مادة موزعة على أربعة أبواب؛ خصص الأول لبيان مدلول الملتمسات في القانون التنظيمي أما الثاني والثالث بسطت فيه شروط وكيفيات تقديم الملتمسات، والرابع لأحكام ختامية.[11]

والقانون التنظيمي رقم 44.14 حدد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، يضم ثمانية عشر مادة موزعة على أربعة أبواب؛ الأول خصصه لبيان مدلول الملتمسات في القانون التنظيمي الثاني والثالث لشروط وكيفيات تقديم الملتمسات، والرابع لأحكام متفرقة ختامية.[12]

ودائما في نفس السياق، يحق للمواطنين والمواطنات والجمعيات تقديم عرائض، يكون الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله، طبقا للفصل 139 من الدستور، الذي ألزم مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى بوضع آليات تشاركية للحوار، بهدف تيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. [13]

وتطرق أيضا الفصل 170 من الباب الثاني عشر من الدستور، على أن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي المحدث بموجب الفصل 33، يعتبر هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية، وهو مكلف بدراسة وتتبع المسائل التي تهم هذه الميادين، وتقديم اقتراحات حول كل موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة العامة بروح المواطنة والمسؤولية.[14]

ب– مخرجات الحوار الوطني حول ادوار المجتمع المدني: لقد تمخض مسلسل الحوار الوطني حول المجتمع المدني بعد دخول دستور 2011 حيز التنفيذ على مخرجات مختلفة تغطي جوانب جد مهمة في مجال العمل المدني و التي أراد من خلالها مهندسو الحوار دعم الأدوار الدستورية الجديدة للمجتمع المدني و تتمثل أساسا في:

- أرضية الحياة الجمعوية؛
- الأرضية القانونية بشأن العرائض ؛
- الأرضية القانونية بشأن الملتمسات ؛
- المذكرة التقديمية بشأن العرائض والملتمسات والتشاور العمومي؛
- الميثاق الوطني للديمقراطية التشار كية؛
- توصيات اللجان بشأن التشاور العمومي؛
- مشروع قانون الجمعيات[15].

من خلال قراءة في تلك المخرجات يمكن القول بأنها ركزت و أكدت على أن منظمات المجتمع المدني فاعل أساسي في مجال حقوق الإنسان بشتى أبعادها بما فيها الحق في حرية التجمع والحماية الاجتماعية والحق في الحياة في إطار احترام المغرب لما التزم به دوليا. وأنها المحرك الأساسي للديمقراطية التشاركية التي جعلت منها الوثيقة الدستورية، إحدى الأسس الأربعة التي يستند إليها النظام الدستوري للمملكة، حيث وردت في مقام ثان في الفصل الأول من الدستور مقرونة بالمواطنة بعد "فصل السلط"، ومتبوعة بـ "مبادئ الحكامة الجيدة" و"ربط المسؤولية بالمحاسبة".[16]

و لقد حدد الميثاق ثلاثة مستويات لتدخل الفاعل المدني:

1. مستوى قواعد المشاركة المدنية؛
2. مستوى آليات المشاركة في مسار اتخاذ القرار العمومي؛
3. مستوى أدوار والتزامات الفاعلين في صياغة وتتبع ومراقبة تنفيذ السياسات العمومية.

و بما أن كل فعل يستدعي آليات معينة لتحقيقه و بلوغ أهدافه وضع الميثاق رهن إشارة المنظمات المدنية مجموعة من الآليات. فما هي تلك الآليات و كيف يمكن إعمالها؟

تحقق المشاركة المدنية في مجال حماية حقوق الثقافية و النهوض بها عبر أربع آليات:

1) المرافعة من أجل إيصال مطالب المواطنات والمواطنين والمرتفقين وإسماع صوتهم للمؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، محليا، وإقليميا، وجهويا، ووطنيا من أجل اعطاء حقوق الإنسان خاصة الحق في الرعاية الاجتماعية والصحية الأهمية التي تستحقها؛ وذلك عبر عرائض وملتمسات ترفع بشكل يستوفي مجموعة من المساطر المنصوص عليها بقوانين تنظيمية. وهذه المشاركة ذات أهمية قصوى على المدى البعيد، إن على مستوى اغناء المسار السياسي للقرار العمومي في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية والحقوق المتعلقة بها ، أو على مستوى تجويدها وتفاعله الإيجابي مع تطلعات عموم الموطنات والمواطنين.

2) الاتفاق المتعاقد بشأنه، وهو التزام مكتوب للتعاون والتضامن مبني على التراضي خاضع لمجموعة من المداخل العملية؛ نذكر منها، الثقة المتبادلة، والعمل على تجاوز معوقات تنافر المصالح، وتباعد الأهداف والتطلعات بين المؤسسات العمومية ومكونات المجتمع المدني، والاحتكام إلى ثقافة النتائج، واحترام الأدوار، وتكامل الوظائف والموارد، وتفاعلها؛

3) العضوية في هيئات الحكامة خاصة التي لها تدخل مباشر في المجال الثقافي ، كالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري و المجلس الوطني للثقافة و اللغة، بشكل يمكن المجتمع المدني من المشاركة في جميع مراحل إعداد القرار العمومي واتخاذه وتنفيذه وتقييمه، وتقاسم المسؤولية مع مختلف هيئات ومصالح الدولة، في إطار من التضامن والتعاون؛

4) المساءلة المدنية للمؤسسات العمومية، من مجالس منتخبة وسلطات عمومية، وفق منهجية وقواعد تتأسس على تغليب المصلحة العامة، والشفافية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والتواصل والحوار بشأن حصيلة تنفيذ برامج ومشاريع التنمية وكل ما يخص القرارات التدبيرية والمالية في المجال الثقافي؛

مستويات مشاركة الفاعل المدني في مسار اتخاذ القرار العمومي:

يقر الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية أربعة مستويات في مسار صياغة واتخاذ القرارات والسياسات العمومية للمشاركة المدنية:

- الإخبار؛
- الاستشارة؛
- الحوار والتشاور؛
- الشراكة وتقاسم المسؤولية.

حيث يعد المستوى الرابع أسمى تمثلات المشاركة التي تؤهل المجتمع المدني من أن يضطلع بأدوار مجتمعية محورية يصبح معها شريكا حقيقيا في التنمية، وفي إنتاج الثروة بمفهومها الشامل، وفي تحقيق مبتغيات الديمقراطية والحرية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

و للمجتمع المدني الحق في المشاركة في جميع المراحل السبعة التي يمر بها مسار اتخاذ القرار العمومي:

1. مرحلة صياغة برنامج العمل؛

2. مرحلة الاستشارة العمومية: إعلانا وإخبارا وإنجازا؛
3. مرحلة صياغة السياسة العمومية؛
4. مرحلة التنفيذ؛
5. مرحلة التتبع؛
6. مرحلة التقييم؛
7. مرحلة إعادة الصياغة.

وفي جميع هذه المراحل، يمكن للمجتمع المدني التفاعل مع المؤسسات العمومية وفق تصور تنظيمي قائم على مقاربة العمل بالنتائج، ومؤشرات النجاعة والمردودية، واحترام قواعد الترشيد الزمني والمالي للموارد والأشغال.

في نهاية المحور الأول يمكن القول بأنه اليوم تكرس إجماع على أن منظمات المجتمع المدني باتت تلعب أدوارا حيوية في كافة المجالات وشريك استراتيجي للدولة لمواجهة التحديات والأزمات آخرها جائحة فيروس كرونا والمملكة المغربية كغيرها من الدول التي برزت فيها تلك المنظمات وساهمت، كما سنرى، رغم الاكراهات في مواجهة أخطار كوفيد.

المحور الثاني: حصيلة واكراهات منظمات المجتمع المدني في مكافحة وباء كورنا "بعمالة الدار البيضاء أنفا :

في ظل تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، بدلت منظمات المجتمع المدني في عمالة الدار البيضاء-أنفا[17] جهودًا جبارة في مكافحة هذا الوباء وحماية المواطنين، من خلال لعبه دورًا أساسيًا في تعزيز الوعي والتوعية الصحية وتنفيذ الإجراءات الوقائية للحد من انتشار الفيروس في المنطقة (أولا).

غير أن هناك بعض الحدود والتحديات التي واجهها المجتمع المدني في مكافحة فيروس كورونا ، تمثلت أساسا في قلة الموارد المالية والموارد البشرية لتنفيذ برامجها ومشاريعها بشكل فعال، بجانب مواجهته لبعض العقبات القانونية والتنظيمية التي قيدت قدرته على العمل بشكل مستقل وفعال(ثانيا).

أولا: دور المجتمع المدني بعمالة الدار البيضاء أنفا في مكافحة وباء كورنا وآثاره:

في إطار مواجهة مخاطر كوفيد لجأت الدولة إلى جميع الوسائل الممكنة لتوعية المواطنين بخطورته، حيث اعتمدت على وسائل الإعلام السمعية البصرية خلال أوقات الدروة من خلال إعداد برامج خاصة واستضافة المختصين والمسؤولين في الصحة وفي الإعلام وفي القانون والتربية والتعليم والمالية، وكذا الصحافة المكتوبة والتواصل المباشر مع الساكنة في الفضاءات العامة عبر الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي، بل أنها اضطرت للجوء إلى أساليب أكثر صرامة، مثل فرض الحجر الصحي الإلزامي وتطبيق العقوبات على المخالفين للتدابير الوقائية المعتمدة.

ونظرا لحجم التحديات والمخاطر برز مرة أخرى المجتمع المدني كفاعل نشيط وعنصر أساسي في إذكاء روح التضامن والتعاضد للتعامل مع أزمة جائحة كورونا. وذلك من خلال تمكين المواطنين من فهم وتقييم قرارات السياسة وتنويرهم ودعم السلطة الحكومية، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعلومات اللازمة لأنها ضرورية ومن حق المواطنين الولوج إليها، خاصة في حالات

الاستثناء والأزمات للتعبير عن انشغالاتهم، والمساهمة بفعالية في تنفيذ خطة للعمل الوطني الجماعي لمواجهة الاكراهات والتحديات الناتجة عن تلك الأزمات.[18]

وكرد فعل طبيعية على إلغاء جميع الأنشطة الثقافية والرياضية والأدبية والمهرجانات والندوات والمعارض وغيرها والتجمعات والاجتماعات التي تزاولها وتنشطها منظمات المجتمع المدني تصاعدت أصوات داخل المجتمع تنادي بضرورة تضافر الجهود وتوفير الإمكانيات المالية واللوجستيكية الضرورية ليتمكن من المساهمة في مواجهة خطر هذه الأزمة العالمية.

الأمر الذي شكل حافزا لمكونات المجتمع المدني التي انطلقت في تحديد أولوياتها، استنادًا إلى تجارب البلدان التي تعرضت للفيروس، بهدف تصحيح الأخطاء في الإجراءات وتوجيه تدخلاتها بشكل فعّال لاحتواء الأزمة، حيث فتحت أبواب التضامن والتآزر ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني،

وعليه ومنذ بدء انتشار فيروس كورونا على الصعيد الوطني، قامت جمعيات المجتمع المدني في جميع أنحاء المملكة باتخاذ عدة مبادرات للتخفيف من آثار الجائحة. وكان انخراطها تطوعيًا وغير مشروط، وفقًا للقوانين المنصوص عليها،[19] بحيث لعب المجتمع المدني دورا هاما في التدخل الميداني في مكافحة أزمة جائحة كورونا، وذلك عبر قيامه بالأدوار التالية:

1. الدور التوعوي والتحسيسي: إنه أحد الأدوار التقليدية لمنظمات المجتمع المدني والتي راكمت فيها عدة تجارب وأدبيات ودلائل، ويتميز هذا الدور كونه ذو أبعاد تربوية تواصلية، ويكمن في عملية توعية المواطنين وتحسيسهم بضرورة الالتزام بقواعد السلوك المدني ومبادئها والتي تكون في خدمة الصالح العام. وهو نفس المنحى الذي كانت تسير فيه جمعيات المجتمع المدني بأنفا ،إذ انخرطت وبشكل تطوعي في تسويق ونشر قواعد وطرق الوقاية من هذا الوباء الخطير ومواجهته، وكذلك من خلال تقديم المساعدات المتعلقة بمواد التنظيف والكمامات الطبية للأشخاص الذين يحتاجون إليها.

2- الدور الرقابي: تمثل في المتابعة اليومية لتطورات الأزمة وكيفية تعاطي أجهزة الدولة معها وقياس مدى نجاعة الإجراءات المتخذة على أرض الواقع وتثمين المكتسبات وإبراز النقائص والإكراهات، والإبلاغ عن الحالات المشتبه في حمل الفيروس وللإبلاغ عن أي تجاوزات.[20]

كما قامت الحركة الجمعوية في المغرب بدور أساسي في توعية المواطنين بخطر وباء كورونا، بالإضافة إلى مشاركتها في حملات التطهير والتعقيم التي شملت جميع الجماعات. كما قامت بتوزيع مواد غذائية على العائلات المتضررة وأطلقت حملات لجمع التبرعات عبر صفحاتها على الفايسبوك لتقديمها كمساعدات للفئات الضعيفة والمحتاجين.

وحرصت الجمعيات التي عملت في إطار مجموعات على توعية رواد المحلات التجارية، بضرورة الانخراط في محاربة الوباء من خلال المساهمة بوعي في تبني سلوكات صحية داخل الفضاءات العامة، كما تم توزيع الكمامات على رجال الأمن المتواجدين بالمكان، مع فتح نقاشات مع مختلف الفئات العمرية للإيصال فحوى الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب الذي جاء فيه"كورونا لازالت مستمرة ويجب الالتزام بتدابير الوقاية"، لمختلف الشرائح21. وتفاعلا بالدعوة التي أطلقها الملك في خطابه وحدت جهودها 8 جمعيات تمثل المجتمع المدني بعمالة أنفا، حين قال "أدعو كل القوى الوطنية، للتعبئة واليقظة، والانخراط في المجهود الوطني، في مجال التوعية والتحسيس وتأطير المجتمع، للتصدي لهذا الوباء. وهنا، أود التنبيه إلى أنه بدون سلوك وطني مثالي ومسؤول، من طرف الجميع، لا يمكن الخروج من هذا الوضع، ولا رفع تحدي محاربة هذا الوباء" .. وهو ما تم ترجمته في مبادرة يحركها حس المسؤولية ،

من أجل التحسيس بأهمية الوقاية كسلوك احترازي ضد انتشار الوباء[22]. وفي نفس السياق اطلقت جمعيات أنفا حملة تحت شعار" لنتحد جميعًا ضد إنتشار وباء كورونا." [23]

واعتبارا للإجراءات الاحترازية التي نهجها المغرب حولت العديد من الجمعيات خدماتها إلى الفضاء الرقمي، مثال ذلك أن خدمة بعض الجمعيات العاملة في مجال حماية النساء من العنف أصبحت تقدم على مدار الساعة انطلاقا من تسجيلها حالات متزايدة لهذا العنف خلال الحجر الصحي، وفي هذا الإطار تم تقديم خدمات الاستشارات النفسية والقانونية من أجل تسهيل الوصول إلى النساء ضحايا العنف الرقمي من خلال توفير منصة لهن تمكنهن من وضع شكاواهن.

عملت هذه المنصة على اثراء المنظومة الوطنية لمحاربة عنف النوع الاجتماعي، والتأكيد على الدور الطليعي للمجتمع المدني وقدرته على اقتراح أجوبة وحلول عملية وذكية تواكب التطور الخطير لظاهرة العنف الرقمي ضد النساء، وقد مكن هذا التطبيق النساء ضحايا العنف الرقمي على الصعيد الوطني من وضع شكاياتهن، مصحوبة بالمطالب بكل سلاسة، ومن دون تعقيدات.

ليتم بعد ذلك العمل على المعالجة المباشرة للشكاية أو إحالتها على السلطات المختصة مع الالتزام التام بمتابعة المسار القانوني للشكاية بتنسيق مع المعنية بالأمر.

ويعتبر هذا التطبيق الرقمي آلية مبتكرة وسهلة التحميل والاستعمال فهو مصمم لتزويد ضحايا العنف الرقمي، وجميع زواره ببيانات ومعلومات غنية، وعملية تشمل نصوصا، تشريعية، وأحكاما ومساطر، قانونية، بالإضافة إلى أسماء، وأرقام، وعناوين مختلف الجهات المتدخلة، كما يوفر عددا من النصائح المفيدة للنساء من الضحايا الفعليين أو المحتملين عن كيفية التعاطي مع العنف الرقمي.[24]

فقد عمدت الفدرالية رابطة حقوق الإنسان بمعية شبكة مراكز الرابطة إنجاد ضد العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى وضع منصتين رهن إشارة النساء والفتيات ضحايا العنف والناجيات منه .

1- منصة الدعم النفسي لفائدة النساء ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي:

بالنسبة للدعم النفسي فقد كان عبر أخصائيات وأخصائيين في علم النفس والتنمية الذاتية حيث بلغ عددهم ثمانية من أجل الإنصات والدعم النفسي والمصاحبة الذاتية والتخفيف من أثار العنف والمعاناة الملازمة له، وقد تم تقديم الخدمات بشكل تطوعي والالتزام طيلة هاته الفترة بمساعدة النساء ودعمهن عبر جدول زمني محدد وبتنسيق مع المستمعات اللواتي لعبن حلقة الوصل بين النساء وهؤلاء الأخصائيين.

2- منصة المساعدة القانونية لفائدة ضحايا العنف خلال فترة الحجر الصحي: كانت عبر شبكة المحاميات والمحامون التابعة لفدرالية رابطة حقوق النساء والذين بلغ عددهم 10 محامية ومحامي تجندوا لتقديم الاستشارة والمساعدة القانونية للنساء بل وتبنوا ملفات العديد من النساء عبر مصاحبتهم خلال الإجراءات أو حتى كتابة الشكايات ونيابة عنهن.

وعلى صعيد الرعاية الاجتماعية للفئات الهشة قامت مراكز الرعاية الاجتماعية بمساهمة الجمعيات التي أوكل لها تدبيرها باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس وحماية المستفيدين وكذا تقديم العديد من الخدمات الاجتماعية والصحية. وهو ما يوضحه الجدول التالي:[25]

اسم الجمعية	عدد المستفيدين
جمعية الإسعاف الاجتماعي المتنقل	200
جمعية النور : دار الفتاة	272
جمعية باب الريان	36
جمعية اكرام : مركز الأشخاص المسنين	250
دار لالاحسناء للأطفال المتخلى	234

1- مركز إيواء المسنين: بناءً على الاستنتاجات العلمية التي تشير إلى أن الأشخاص المسنين يعتبرون فئة عمرية عرضة للخطر الأكبر من الإصابة بالعدوى وتطور المضاعفات الصحية الخطيرة نتيجة للإصابة بفيروس كورونا اتخذ قرار إغلاق فضاءات مركز الأشخاص المسنين ابتداءً من 16 مارس 2020. بفضل إغلاق المركز، تم تقليل فرصة انتشار العدوى بين المسنين وتوفير الحماية اللازمة لهم

2- دار الفتاة مولاي ادريس: .لقد تم اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية صارمة من أجل حماية صحة وسلامة المستفيدات والعاملين في المؤسسة من خلال:

- تحسيس المستفيدات والعاملين بالمؤسسة إذ عمل القائمون المدنيون على دار الفتاة مولاي ادريس على توعية وتثقيف المستفيدات والعاملين في الدار حول فيروس كورونا، وذلك لزيادة الوعي بأهمية التدابير الوقائية والصحية المطلوبة وأن يضمنوا انخراطا واعيا بالمخاطر وبالاكراهات وبأهمية التدابير الواجب اتخاذها.

- منع المربيات المشرفات والعاملات من الخروج من المؤسسة، وذلك للحد من مخاطر انتقال العدوى من الخارج إلى المؤسسة.

- عزل الفتيات الكبيرات عن الصغيرات من خلال تخصيص باب خلفي للفتيات الكبيرات لعزلهن عن الفتيات الصغيرات، وهذا يهدف إلى تقليل الاتصال المادي والمباشر بين الفئتين وتقليل احتمالية انتقال العدوى بينهم.

- تفادي الاختلاط وكثرة التنقلات حيث سمح للفتيات الكبيرات بأخذ وجباتهن في غرفهن وتجنب التجمعات الكبيرة وكثرة التنقلات، وذلك للحد من فرص انتقال العدوى.

- تزويد مصلحة التمريض بمواد التطهير والنظافة، الشيء الذي مكنهم من تنفيذ إجراءات النظافة اللازمة والحفاظ على بيئة نظيفة وصحية داخل المؤسسة. وشمل هذا تعقيم الأسطح والأدوات بانتظام وتطبيق إجراءات الوقاية الشخصية المناسبة لمنع انتقال العدوى.

- غلق الباب الرئيسي للمؤسسة وحظر الدخول والخروج إلا وفق شروط صارمة وللضرورة القصوى لتقليل فرص التعرض للعدوى من الخارج.

- تجنب الاتصال المباشر ومنع المصافحة: تم تعزيز التوعية بأهمية تجنب الاتصال المباشر بين المستفيدات ومنع المصافحة، حيث يتم تعليم الفتيات تقنيات التحية البديلة مثل التلويح باليد أو التحية بالرأس، وذلك للحد من انتقال العدوى عن طريق الاتصال البدني المباشر.

- برمجة الوجبات وتقليل عدد المستفيدات في كل مجموعة: تم تنظيم عملية توزيع الوجبات بطريقة مبرمجة في الزمان والمكان، حيث يتم تجميع المستفيدات في مجموعات صغيرة وتخصيص طاولات ومجموعات محدودة لكل مجموعة، مع الحرص على توفير مسافة آمنة بين المستفيدات لتجنب التجمعات الكبيرة.

- السماح لمجموعة من المستخدمين بالمكوث في منازلهم: تم تخصيص إذن بالخروج بالنسبة لبعض المستخدمين للبقاء في منازلهم، وذلك إذا كانت وتتوافر لديهم الظروف المناسبة للبقاء في المنازل بدلاً من الحضور اليومي إلى دار الفتاة، مما ساهم في تقليل عدد الأشخاص المتواجدين في المؤسسة.

وبفضل تلك الاجراءات الاستثنائية لم تسجل أية حالة إصابة بين النزيلات والمشرفين على الدار.

يتضح من خلال هذه الإجراءات أن المجتمع المدني قد ساهم بشكل فعّال في مكافحة فيروس كورونا في دار الفتاة مولاي ادريس بعمالة الدار البيضاء أنفا من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية للحفاظ على صحة وسلامة المستفيدات والعاملين، عبر توعية المستفيدات والعاملين، وتطبيق التدابير الصحية والنظافة، وتنظيم التفاعلات والتجمعات كل ذلك ساهم بشكل ملموس في تقليل فرص انتشار الفيروس داخل المؤسسة وتحقيق بيئة آمنة للجميع.

ويعتبر هذا التعاون نموذجًا جيدًا للتعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في التصدي للتحديات الصحية والاجتماعية العالمية وهو ما سيبرز ويتأكد في تجربة أخرى لمؤسسة رعاية الطفولة.

3.تجربة دار لالاحسناء للأطفال المتخلى عنهم: كما كان الشأن بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية السابقة ساهم مجتمع المدني بشكل فعّال حماية أطفال في الدار من خطر الإصابة بفيروس كورونا في من خلال تبني إجراءات وتدابير وقائية داخل المركز، تتضمن الالتزام بمعايير النظافة والتطهير المشددة، و توفير المواد اللازمة للتطهير والنظافة، وتعزيز التوعية بأهمية غسل اليدين وارتداء الكمامات الواقية، بجانب فرض قيود على الدخول والخروج من المؤسسة للحد من احتمالية تعرض الأطفال للعدوى.

تعكس هذه الإجراءات التفاني والاهتمام بصحة وسلامة الأطفال المتكفل بهم في المؤسسة كذا العاملين فيها، في إطار التعاون وتنسيق الجهود بين الجمعية المشرفة والموظفين والعاملين في المؤسسة، في جو تطبعه روح المسؤولية المشتركة في الإحساس برهانات الظرفية الاستثنائية ومكافحة انتشار الفيروس وتوفير بيئة آمنة ونظيفة للجميع خاصة الاطفال وضمان استمرارية الخدمات الأساسية داخل المؤسسة.

3– مؤسسة باب الريان للتعليم الابتدائي للأطفال اليتامى والمتخلى عنهم: عقب إغلاق مدرسة باب ريان قامت جمعية باب الريان باتخاذ إجراءات حاسمة للحد من انتشار العدوى في المركز وحماية الأطفال، بدءا بتوفير اللوائح الإلكترونية للتعليم عن بعد؛ وهي خطوة هامة لضمان استمرارية التعليم للأطفال دون التعرض لخطر العدوى، وإقامة المربيات والمؤطرات بالمؤسسة بشكل دائم، بالإضافة إلى توفير الأدوية الكافية لمدة شهر واحد للأطفال الذين يعانون من أمراض مختلفة.

4- جمعية الإسعاف الاجتماعي المتنقل : مثلت جهود الجمعية مثالا آخر على ضرورة وأهمية مساهمة منظمات المجتمع المدني في إنجاح التعبئة الوطنية لمكافحة انتشار الجائحة، حيث سخرت كل إمكانياتها للمساهمة في حماية الأشخاص في وضعية الشارع وتوعيتهم والمتمثلة في:

- مركز الإسعاف الاجتماعي المتنقل:

✓ التركيز على توجيه المستفيدين إلى أسرهم، كون هذا الإجراء يساهم في تقليل احتمالية انتقال العدوى بينهم وتقديم الدعم اللازم للأشخاص في وضعية الشارع؛

✓ توعية وتحسيس الأفراد الرافضين للرجوع لأسرهم بمخاطر فيروس كورونا المستجد، الأمر الذي ساهم في زيادة الوعي وتوعية المجتمع والحد من انتشار الفيروس؛

✓ تعقيم منتظم لسيارات الفرق وتجهيزاتها لضمان بيئة نظيفة وصحية للمستفيدين والعاملين في المركز.

- مركز الخدمات النهارية:

✓ استقبال الحالات المستعجلة لتقديم الرعاية اللازمة والتدخل السريع للأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة.

✓ الاستقبال بالتناوب وتفادي التجمع لتقليل احتمالية انتقال العدوى بين الأشخاص واحترام التباعد الاجتماعي.

✓ تعقيم المركز بشكل منتظم وتوفير وسائل عمل معقمة؛

- مركز الإيواء:

✓ تتبع قياس حرارة الجسم للمستفيدين لرصد أعراض الإصابة بفيروس كرونا داخل مركز الإيواء والتحقق من صحتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود أعراض مشتبه بها.

✓ منع المستفيدين من الخروج من المؤسسة إلا للضرورة لتقليل فرص انتقال العدوى بينهم ونقله من الخارج أو حمله إليه.

✓ تشديد شروط ولوج المؤسسة والاستفادة من الإيواء لضمان سلامة المستفيدين والعاملين في المركز وتقليل مخاطر انتشار العدوى.

✓ إلحاق مجموعة من المستفيدين بأسرهم لتوفير بيئة أكثر استقرارًا وراحة للأشخاص المعنيين.

✓ تعقيم المركز بشكل منتظم وتوفير وسائل عمل معقمة؛

✓ احترام مسافة التباعد الاجتماعي الواجب اتخاذها بين الأشخاص لضمان وتقليل احتمالية انتقال الفيروس بين المستفيدين والعاملين؛

✓ عرض الأفرشة والأغطية لأشعة الشمس لتعقيمها والقضاء على الجراثيم والميكروبات التي قد تعلق بها.

بعد عرض هذه التجارب المتنوعة والمختلفة لمنظمات المجتمع المدني نخلص إلى القول بأن المجتمع المدني في عمالة الدار البيضاء أنفا قد ساهم بشكل ملحوظ وفعال في مكافحة فيروس كورونا من خلال توعية الجمهور، تقديم الدعم الاجتماعي والمادي، توزيع المواد الوقائية، تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، التعاون مع الجهات الرسمية، وتعزيز التعاون والتضامن ترسيخا لثقافة المواطنة التي ليست حقوقا فقط، بل هي تحمل جزء من العبء والواجب الوطني.

وبفضل الالتزام بالتدابير الاحترازية والخدمات الاجتماعية والصحية وتضافر الجهود وانخراط متطوعي منظمات المجتمع المدني لم يسجل أية إصابة بفيروس كرونا بين المستفيدين من المبادارت المدنية، وكذا بين العاملين في المراكز وأعضاء الجمعيات التي انخرطت في تلك المبادرات، وهي نتيجة يجب رأسملتها واستثمارها لدعم حضور المجتمع المدني في تدبير التحديات الوطنية.

إلا أنه رغم النتائج الايجابية لتلك المساهمة المدنية فإنه في نفس الوقت كان من الممكن أن تكون أفضل لولا بعض الاكراهات التي حدت من حركة الفاعل المدني المتطوع، وهو ما سوف نبسطه في الفقرة الموالية.

ثانيا: إكراهات عمل ومساهمة المجتمع المدني بعمالة الدار البيضاء أنفا في مكافحة فيروس كورونا:

رغم ما أظهرته منظمات المجتمع المدني في عمالة الدار البيضاء أنفا من انخراط فعلي وتطوع مواطناتي في مكافحة جائحة فيروس كورونا فإن العديد منها صرح بأنه عانى من عدة إكراهات حدت من مساهمته في المجهود الوطني والمحلي في مواجهة الجائحة وآثارها.

1- على مستوى الموارد المالية و البشرية:

لقد عانت المنظمات الغير الحكومية والجمعيات الخيرية بأنفا من نقص كبير في الموارد المالية لتغطية تكاليف المعدات الوقائية والاختبارات والتدريبات وتنقل المتطوعين وتواصلهم، مما حد من قدرتهم على تلبية الاحتياجات الملحة للأشخاص في وضعيات صعبة وخاصة.

بالإضافة إلى ذلك ساهمت القدرات المحدودة في جمع وتحليل البيانات الصحية والمعلومات ذات الصلة بالجائحة في تقليص دور المجتمع المدني بعمالة الدار البيضاء أنفا في مكافحة الجائحة، لأن تتبع الحالات والتوصل إلى تحليلات دقيقة واستنتاجات مبنية على البيانات يعتبر أمرًا حاسمًا في مكافحة الفيروس.

وبالتالي، فإن قدرات المجتمع المدني في هذا المستوى كانت محدودة نظرًا لعدم توفر الموارد اللازمة والخبرات التقنية.

لا شك أن الظروف الاستثنائية التي خلقتها جائحة كرونا البشرية تستدعي موارد بشرية ذات مهارات وكفاءات في التواصل والمساعدة الاجتماعية والدعم النفسي و التربوي تمكنهم من التعاطي مع الظروف الصعبة التي فرضتها الجائحة وتنفيذ برامج ومشاريع تخفف من وطء الجائحة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. فغالبية الشباب الجمعوي الذي انخرط في مبادرات منظماتهم لا يتوفرون على تكوين وتدريب في مجال تدخلهم؛ فرأسمالهم هو التطوع والروح الوطنية وهي صفات مهمة إلا أنها غير كافية وحدها لتحقيق الأثر المرجو في ظروف جد صعبة.

2- على مستوى التنسيق مع السلطات : واجه المجتمع المدني بعمالة الدار البيضاء أنفا تحديات في التنسيق والتعاون مع السلطات المحلية والجهات الحكومية، حيث كانت هناك صعوبات في التواصل والتنسيق المستمر مع الجهات ذات العلاقة ليس بسبب رفضها لذلك وإنما لطبيعة الظرفية الصعبة، مما أثر على فعالية الجهود المشتركة في مكافحة الجائحة.

ذلك أن بعض الإجراءات التنظيمية والبيروقراطية عاقت قدرة المجتمع المدني على التصرف بسرعة ومرونة لمواجهة التحديات الناجمة عن الوباء.

3- القيود القانونية: واجهت المنظمات الغير الحكومية والجمعيات الخيرية بالعمالة المذكورة قيودًا قانونية وتنظيمية صارمة الناتجة عن تطبيق مرسوم بقانون المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنه، التي همت أساسا

فرض قيود على حركة هيئات المجتمع المدني، من خلال فرض حظر التجول وتقييد التنقل إلى المناطق المتضررة أو العزل الصحي، وتقييد التجمعات العامة، عبر فرض قيود عليها، مثل تقليل عدد الأشخاص المسموح لهم بالتجمع في أماكن عامة.[26]

فكان من الصعب على منظمات المجتمع المدني تنظيم وتنسيق جهودها في ظل الظروف القاسية والتحديات اللوجستية التي ترافق جائحة كورونا، التي تتطلب توزيع المساعدات والإمدادات والموارد تنظيمًا متقنًا وتنسيقًا فعالًا لضمان وصولها إلى المستحقين في الوقت المناسب.

4- على مستوى الجمهور المستهدف: من الصعوبات الكبيرة التي واجهت تدخل منظمات المجتمع المدني بعمالة الدار البيضاء-أنفا الوصول إلى المجتمعات المهمشة والمحرومة والتواصل معها كونها تعاني من عدة مشاكل نفسية وثقافية واقتصادية واجتماعية، مما أعاق توفير الخدمات الصحية اللازمة لهم والدعم النفسي والاجتماعي والتربوي، فالتفاوتات الاجتماعية، نتج عنها تحديات إضافية في دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا، بفعل وجود تفاوتات في الوصول إلى المعلومات والخدمات الصحية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يزيد من عبء المجتمع المدني في التوعية والتحسيس و توفير الخدمات لجميع الفئات المحتاجة.

وارتباطا بالتوعية والتحسيس، واجهت منظمات المجتمع المدني بعمالة الدار البيضاء أنفا، اكراهات كبيرة في توعية الجمهور وتحقيق التغيير في السلوكيات والممارسات الصحية، بسبب نقص في الوعي بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية وعدم فهم الجمهور للتهديد الحقيقي للفيروس وأثره على الصحة العامة.

بشكل عام، يمكن القول إن المجتمع المدني في عمالة الدار البيضاء أنفا واجه تحديات واكراهات متعددة مما أثر على نجاعة تدخلاته في مكافحة جائحة كورونا، بحيث تعذر على المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية في هذه العمالة على توفير التمويل اللازم والموارد البشرية والبنية التحتية الملائمة للتصدي للوباء، فضلا عن الاكراهات المرتبطة بالفئة المستهدفة والقيود القانونية والبيروقراطية التي أعاقت قدرتهم على التحرك بسرعة ومرونة إلى جانب تدمر المجتمع المدني من صعوبة في التواصل والتنسيق مع السلطات المحلية والجهات الحكومية.

على الرغم من هذه الاكراهات، يجب ألا نبخس الجهود القيمة التي قدمها المجتمع المدني في مكافحة فيروس كورونا بعمالة الدار البيضاء أنفا، بفضل حماسهم وتطوعهم في ظروف جد صعبة وعملهم الجاد،إذ أنها ساهمت في توفير الدعم والمساعدة للأفراد المتأثرين وتعزيز الوعي الصحي في المجتمع إلى جانب تقديمه خدمات الإغاثة والمساعدة النفسية والتوعية بأهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية والتباعد الاجتماعي.

وعليه نخلص إلى أن المجتمع المدني لعب دورًا حيويًا في تعزيز التضامن والتعاون بين الأفراد والجهات المعنية، وتسهيل التنسيق بين المؤسسات الصحية والجمعيات والسلطات المحلية، و يظل دور المجتمع المدني حاسمًا في مكافحة فيروس كورونا في عمالة الدار البيضاء أنفا.

لذلك، ينبغي تعزيز التواصل والتعاون المستمر بين الحكومة والمجتمع المدني، من خلال إنشاء آليات ومنصات للحوار والتبادل المستمر للمعلومات والتجارب الناجحة في مجال مكافحة الأوبئة، وتقديم الدعم اللازم لتعزيز قدرات المجتمع المدني من خلال:

- تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية وتوفير التمويل والموارد البشرية؛

- توفير التدريب والتوجيه والموارد التقنية للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية، بهدف تعزيز قدراتهم في مجالات مثل التوعية الصحية والتنسيق المجتمعي وجمع البيانات وتحليلها.
- تعزيز قدراتهم في توفير الرعاية الصحية اللازمة والدعم النفسي والاجتماعي للمجتمعات المتضررة.

علاوة على ذلك، ينبغي أن يتم مضاعفة الجهود للوصول إلى المجتمعات المهمشة والمحرومة، وتوفير الدعم والخدمات الصحية اللازمة لهم، عبر إنشاء فرق عمل متعددة التخصصات وتعزيز التواصل المجتمعي والشراكات المحلية.

كما يمكن تطوير نظم للتقارير الفورية ومشاركة المعلومات بين المؤسسات الصحية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية، من أجل تعزيز قدرات المجتمع المدني في جمع البيانات المرتبطة بالحالات المصابة وتتبع انتشار العدوى والتحليل المبني على البيانات. مما كان سيساعد على تحديد المناطق التي تحتاج إلى اهتمام خاص وتوجيه الجهود والموارد بشكل أكثر فعالية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا هامًا في توفير الدعم الاجتماعي والنفسي للأفراد والأسر المتأثرة بالجائحة، عبر تقديم المشورة والدعم النفسي للذين يعانون من التوتر والقلق، وتوفير المساعدة العاجلة للأسر التي تواجه صعوبات مالية جراء تداعيات الجائحة.

وختاما يجب تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في عمليات صنع القرار المتعلقة بتدبير الأزمات والظروف الاستثنائية.

خاتمة:

مما سبق يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات المهمة نوردها كما يلي:

رغم الاكراهات أظهرت جائحة كورونا أهمية المجتمع المدني في عمالة الدار البيضاء–أنفا، في تدبير الأزمات الصحية من خلال الدور حيوي الذي قام به في تعزيز الاستجابة العاجلة للجائحة، وتوفير الدعم والمساعدة للفئات الأكثر ضعفًا، ونشر المعلومات الصحيحة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة للاتصال، والمساهمة الفعّالة للمتطوعين، التي أفضت إلى تحقيق تأثير إيجابي وملموس في مواجهة هذه الجائحة العالمية.

ورغم ذلك تجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني بعمالة الدار البيضاء أنفا واجهت عدة تحديات، كقلة الموارد، الصعوبات البيروقراطية، نقص التواصل والتنسيق، التحديات الثقافية والاجتماعية، ضعف الوعي والثقة، وصعوبة التواصل مع الفئات الضعيفة.

ولتجاوز هذه الاكراهات مستقبلا في التعاطي مع أزمات مشابهة، يجب تعزيز آليات التواصل والتفاعل بين المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الصحي، عبر فتح قنوات فعالة للتواصل المستمر والتنسيق المشترك لتبادل المعلومات والبيانات والخبرات.

إذ يمكن أن تسهم هذه الآليات في تحسين التخطيط والتنظيم والاستجابة السريعة للتحديات المستجدة.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك تركيز على بناء قدرات المجتمع المدني لمواجهة الأزمات المستقبلية، من خلال توفير التدريب والتكوين المستمر لمنظمات المجتمع المدني حول الاستجابة للأوبئة وإدارة الأزمات، بما في ذلك تطوير خطط الطوارئ والمهارات اللازمة للتواصل والتنسيق.

كما يجب تشجيع التعاون والشراكات بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الأكاديمية والبحثية، لأنها يمكن أن تؤدي إلى تبادل المعرفة والخبرات وتعزيز الابتكار وتطوير حلول فعالة لمكافحة الأوبئة وتعزيز حق المواطن في الصحة والرعاية الاجتماعية التي تمن له الكرامة حتى في أصعب الظروف.

الهوامش:

[1] – رشيد جرموني"المجتمع المدني" بين السياق الكوني والتجربة المغربية"
https://www.aljabriabed.net/n97_02jarmounii.htm

[2]– معطيات مأخوذة من العدد الخاص Le monde diplomatique L'atlas عدد 2006 ، عنوان المقال
ONG :VERS UNE SOCIETE CIVLE GLOBALE. ص: 74 و 75 .

3- Roger sue : « La société civile face au pouvoir », page 6, Edi. Presses de sciences politiques, paris 2003

4 Dans la lutte contre le Covid-19, l'aide humanitaire soutient les communautés vulnérables avec succès https://news.un.org/fr/story/2020/04/1067492

[5] – نص الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية. البوابة الرسمية للحوار المدني http://hiwarmadani2013.ma/new

[6] – https://www.emro.who.int/fr/media/actualites/rd-statement-covid.html

[7] الفصل 12 من الدستور المغربي لسنة 2011.

[8]فريدة السنون، محمد حزوي، دور المجتمع المدني في تعزيز منظومة الحكامة التنموية التشاركية بين التأصيل القانوني والتفعيل، مجلة مدرات سياسية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص50.

[9]14 الفصل 14 من الدستور المغربي لسنة 2011.

[10]الفصل 15من الدستور المغربي لسنة 2011.

[11]ظهير شريف رقم 1.16.108 في 23 من شوال 1437 (28 يوليوز 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.

12ظهير شريف رقم 1-16-107 صادر في 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-44 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 6492.

13 الفصل 139 من الدستور المغربي لسنة 2011.

14الفصل 170 من الدستور المغربي لسنة 2011.

[15] – البوابة الرسمية للحوار الوطني حول المجتمع المدني: http://hiwarmadani2013.ma/news

[16] – الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية المصدر السابق,

[17] – تنشط في تراب عمالة مقاطعات الدار البيضاء أنفا حوالي 5000 جمعية (المصدر القسم الشؤون الداخلية للعمالة)

[18]أرون ازيلتون، راتشلميمز، مشيل أتوود، دليل عملي لمنظمات المجتمع المدني، المعهد الديمقراطي الوطني،2020، ص4.

[19] تقرير حول المشاركة المدنية في تدبير الأزمات: دراسة وثائقية تفاعلية حول مشاركة جمعيات المجتمع المدني في تدبير أزمة (جائحة كورونا)، تنسيق جمال بند حماد، مصطفى برهو، منشورات منتدى المواطنة،2020، ص 39.

[20]ربوك ساحلي، دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا كوفيد 19، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد 04، 2020، ص49-50.

[21] – https://almostakbal24.ma/2020/08/23/

[22] – https://www.ahdath.info/606933

[23] – https://www.machahidpress.com /

[24]تقرير حول المشاركة المدنية في تدبير الأزمات:دراسة وثائقية تفاعلية حول مشاركة جمعيات المجتمع المدني في تدبير أزمة (جائحة كورونا)، تنسيق جمال بند حمان، مصطفى برهو، منشورات منتدى المواطنة،2020، ص 41.

[25] تنشط في تراب عمالة مقاطعات الدار البيضاء أنفا حوالي 5000 جمعية (المصدر القسم العمل الاجتماعي للعمالة الدار البيضاء – أنفا)

[26]*مرسوم* بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بسن أحكام خاصة *بحالة الطوارئ الصحية* وإجراءات الإعلان عنه